



ترجمة الملخص التنفيذي لنتائج تقرير تدقيق الجودة المؤسسية

للكلية التقنية بعبري

١. نظرة عامة حول عملية تدقيق الجودة المؤسسية

يوثق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية المنشور باللغة الانجليزية (ويشار له لاحقاً بـ "التقرير") الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية تدقيق جودة الكلية التقنية بعبري، حيث يعلّق على رسالة الكلية ورؤيتها، ومدى ملاءمة وفاعلية أنظمتها المؤسسية المختلفة في تحقيق هذه الرؤية والرسالة.

ويعد تدقيق الجودة المؤسسية المرحلة الأولى من عملية الاعتماد المؤسسي التي تقوم بها الهيئة، والمكوّنة من مرحلتين متعاقبتين هما: "تدقيق الجودة المؤسسية" و"التقويم مقابل المعايير المؤسسية". وقد تم تصميم عملية تدقيق الجودة المؤسسية لتحقيق هدفين أساسيين هما: تطمين المجتمع بخصوص جودة أنشطة الكلية، إلى جانب توفير التغذية الراجعة البناءة لمساعدة الكلية، ودعم جهودها المتواصلة للتحسين.

وقد بدأت عملية تدقيق الجودة المؤسسية للكلية التقنية بعبري مع قيام الكلية بإجراء دراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها، ثم تم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية التي قدمتها الكلية في ٩ مارس ٢٠١٣م للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. بعدها قامت الهيئة بتشكيل فريق تدقيق الجودة المؤسسية من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة؛ لتدقيق جودة الكلية (انظر القسم ٤).

وبعد مراجعة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق المساندة التي قدمتها الكلية، عقد فريق التدقيق أول اجتماع رسمي له - تم الاتصال بالمراجعين الدوليين عن طريق الهاتف- لمناقشة وتدوين النتائج الأولية التي توصل إليها، وذلك في ١٥ أبريل ٢٠١٣م. وإثر ذلك، قام رئيس الفريق، ومديرة عملية المراجعة، بزيارة الكلية (الزيارة التخطيطية) بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٣م؛ لاستيضاح بعض الأمور وطلب معلومات إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التدقيقية. بعدها، وفي إطار عملية التدقيق، وجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول جودة مختلف أنشطة الكلية للتقدم بها خطياً للهيئة. ولم يستلم الفريق أي طروحات بهذا الخصوص.

قام الفريق إثر ذلك بزيارة ميدانية (الزيارة التدقيقية) للكلية في الفترة من ٩ إلى ١٢ يونيو ٢٠١٣م، حيث التقى خلالها بما يقارب مائة وخمسة عشر شخصاً، بمن فيهم أعضاء من مجلس إدارة الكلية والأساتذة وعدد من الطلبة، بالإضافة إلى بعض الجهات ذات العلاقة من داخل الكلية وخارجها. كما قام الفريق أثناء تلك الزيارة بجولة تفقدية شملت بعض مرافق الكلية، واطّلع على عدد من المواد

والوثائق الإضافية أثناء الزيارة. ولم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار أي معلومات أو بيانات بعد يوم ١٢ مايو ٢٠١٣م (باعتباره اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) لغرض عملية التدقيق هذه، باستثناء تلك البيانات الموجودة مسبقا والتي طلبها فريق التدقيق سلفا على وجه التحديد، و/أو التي تقدمت بها المؤسسة ضمن ردها على النسخة الخامسة من التقرير.

ويتضمن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للكلية الذي أصدرته الهيئة ملخصا للنتائج الرسمية الموثقة والمدعومة بالأدلة، التي توصل إليها الفريق أثناء عملية التدقيق. كما يتضمن التقرير الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي شخّصها الفريق في عمل الكلية، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها الكلية جهودا متواصلة لتحسين أدائها، والتي رأى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، إلى جانب عدد من التوصيات التي أراد الفريق أن يلفت اهتمام الكلية نحوها بوصفها فرصا مهمة لتحسين الأداء، والتي لم تقم الكلية بمعالجتها على النحو المناسب حتى تاريخ الزيارة التدقيقية. وبعبارة أخرى، فإن هذا التقرير يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات الهامة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في الكلية.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة التدقيق التي قام بها فريق التدقيق، بالإضافة إلى إعداد التقرير، جرت وفق الضوابط التي تتبناها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات التدقيق. وقد صادق مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٤م على إصدار التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤م لتحل محل مجلس الاعتماد. ومن ضمن مسؤوليات الهيئة القيام بعمليات تدقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، وللمزيد من المعلومات عن الهيئة، بالإمكان زيارة موقعها الإلكتروني <http://www.oaaa.gov.om/>. كما يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لعملية تدقيق الجودة في "دليل تدقيق الجودة: المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي" على الرابط http://www.oaaa.gov.om/QAM_2008_FINAL2.pdf

٢. ملخص النتائج

تأسست الكلية التقنية بعبري في عام ٢٠٠٧م، وهي كلية حكومية تقدم برامج الدبلوم والدبلوم العالي في الهندسة، وتقنية المعلومات والتجارة. وهي واحدة من الكليات التقنية السبعة التي تعود حوكمتها وتمويلها مركزيا إلى وزارة القوى العاملة، وعلى المستوى التنظيمي، تعمل تحت إشراف وكيل وزارة القوى العاملة للتعليم التقني والتدريب المهني ومدير عام التعليم التقني. ولهذه الكليات مجلس أمناء، يرأسه وزير القوى العاملة، ويقدم لها التوجيه والإرشاد بشأن وجهتها الاستراتيجية. وتتولى لجنة فنية تطبيق الاستراتيجيات عبر جميع الكليات السبعة، ويكون مدير عام التعليم التقني مسؤولا حصريا على تطبيق قرارات مجلس الأمناء في كل كلية.

وقد لاحظ الفريق الإسهامات الكبيرة التي قدمها مجلس الكلية بفضل عمله الجاد والتزامه، ولمس رضا الموظفين عن إدارة الكلية، الذي تبين كذلك من خلال نتائج المسوح الاستقصائية التي أجرتها

الكلية. كما لاحظ كذلك العمل الفعّال للجنة متابعة ضمان الجودة استعداداً لعملية التدقيق، بما في ذلك إعداد ملف الدراسة الذاتية للكلية.

وقد سُرَّ الفريق لرؤية الاستخدام الواسع لنموذج التحليل الرباعي (نهج-تنفيذ-نتائج-تحسين)، في إعداد وثيقة الدراسة الذاتية، ولكنه لاحظ كذلك أن جزء الوثيقة الخاص بالتحسين عام أو شامل إلى حد ما. كما أن الدراسة حددت عدداً من الجوانب التي تحتاج إلى التحسين، ولكن دون الإشارة إلى الخطوات الضرورية لذلك. وفي الحقيقة، فإن العديد من خطط التحسين تضمنت توصيات بإجراء مسوح استقصائية أخرى، بدلاً من عرض حلول عملية ملموسة للمسائل التي تم تحديدها. وبالإضافة إلى القيام بتحسينات ذات معنى، فإن الكلية بحاجة إلى وسائل لمراقبة وقياس فاعلية خطوات التحسين التي يتم تنفيذها.

وعلى العموم، فإن الفريق لمس حاجة ملحة لتضمين أنظمة قوية من شأنها أن تدعم استكمال الكلية لجميع حلقات نموذج التحليل الرباعي (المرور من النهج إلى التنفيذ إلى قياس النتائج إلى إدخال التحسينات) في تطبيق خطتها الاستراتيجية. ولاستكمال حلقات هذا النموذج، يجب أن يتم قياس النتائج مقابل مؤشرات أداء ذات صلة، حتى يتم تشخيص الجوانب التي تحتاج إلى التحسين بصورة أكثر وضوحاً. فقد وجد الفريق أن العديد من مؤشرات الأداء المستخدمة لم تكن موجهة بوضوح لقياس النتائج، بل إنها تركز على قياس الرضا. وعلى وجه العموم، فقد خلص الفريق إلى أنه برغم وجود عدد من السياسات والإجراءات المناسبة، فإن هنالك أدلة على نقص الإلمام بها، وعدم تطبيقها باتساق في بعض الجوانب، من بينها تظلمات الطلبة والانتحال الأدبي. ومن المهم وجود أنظمة ملائمة وجيدة التوثيق لضمان تطبيق السياسات والالتزام بها على مستوى المؤسسة.

فيما يتعلق بتعلم الطلبة عن طريق البرامج التي تعتمد المقررات الدراسية، فقد سعد الفريق لملاحظة أن النظام المعمول به لدعم التدريب في مواقع العمل، والمستوى العالي من الرضا الذي إبداه الطلبة، والخريجون، والموظفون، وأصحاب العمل. وقد لاحظ الفريق أن مجموعة من سمات الخريجين قد تم تطويرها، ولكنه لمس حاجة الكلية لرفع الوعي بهذه السمات في مجتمعها. كما أبدى الفريق اهتمامه بالإطار التربوي المتطور الذي قدمته الكلية، ولكنه لاحظ كذلك تدني الوعي بوجود هذا الإطار، ولم يعثر على دليل يثبت إدراجه ضمن الممارسات التدريسية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من ذكر التعلم الإلكتروني في وثيقة الدراسة الذاتية للكلية، إلا أن الفريق خلص إلى أن وجود خطة فرعية للتعلم الإلكتروني ضمن خطة تعليم وتعلم شاملة قد يعطي دفعة أكبر لتطبيق تقنيات التعليم في الممارسات التدريسية.

كما لاحظ الفريق كذلك أن تحليلاً أكثر تفصيلاً لأداء الطلبة الذين قُبلوا بدرجات متدنية، قد يسهم في فهم العوامل التي تؤدي إلى وقوع الطلبة في دائرة خطر الفشل الدراسي. كما خلص الفريق إلى أن على الكلية اتباع نهج منظم في مراجعة مناهجها، وأنها سوف تستفيد من إخضاع أدوات التقويم والإجابات التي تعتمد على القياس المرجعي مقابل الأدوات التي تستخدمها كليات مماثلة. أما فيما يتعلق ببحوث الموظفين وخدماتهم الاستشارية، فإن الفريق يسجل جهود الكلية لدعم البحث بين صفوف

موظفيها، ولكنه يرى أن هذا الجانب يمكن تعزيزه من خلال وضع خطة شاملة لهذا المجال (بحوث الموظفين وخدماتهم الاستشارية).

وقد سُرَّ الفريق للتحسينات التي تم إدخالها على المرافق المادية لبرنامج الهندسة. أما فيما يتعلق بغيرها من خدمات الدعم الأكاديمي، فقد لاحظ الفريق أن المكتبة تحتوي على عدد جيد من الموظفين، ولكنها بحاجة للمزيد من العمل لتطوير الجوانب الأخرى من خدماتها، بما في ذلك نظام الفهرسة، ومجموعات الكتب، وطريقة الحصول على الصحف والمجلات، وتسهيل الوصول إلى مكتبة وزارة القوى العاملة الالكترونية. وعليه، فإن على الكلية وضع خطة شاملة لتطوير خدمات الدعم الأكاديمي. كما لاحظ الفريق تقدم الكلية في معالجة الحاجة لتوفر خدمات طبية داخل حرمها، وكذلك سعيها للتعامل مع المسائل التي أثارها الطلبة بشأن المطعم. ويدعم الفريق جهود الكلية في إعلام الطلبة بالخطوات التي تتخذها للتعاطي مع المسائل التي تشغلهم، وذلك لغلق حلقة التغذية الراجعة.

ويرى الفريق ضرورة تطوير الكلية لخطة موارد بشرية تشمل التوظيف، والتطوير، والإدارة، والمكافآت والحوافز، والتعمين. كما لاحظ الفريق ارتفاع نسبة الفقد بين الموظفين، وهو يوصي الكلية بتقصي المسألة والعمل على معالجة جميع الأسباب التي تتكشف. ولاحظ الفريق كذلك التباين بين أوضاع الموظفين الذين عينتهم الوزارة وأولئك الذين تم التعاقد معهم عبر الشركة، وخلص إلى ضرورة تنسيق الكلية مع الوزارة لوضع سياسة ترقية متسقة، ومراجعة سلم الرواتب لضمان المساواة في هذا الجانب.

أما فيما يتعلق بخدمات الدعم العام، فقد لاحظ الفريق التقدم الحاصل في تحسين مواقف المركبات، والإنجاز المتعلق برفع سرعة الانترنت. ويرى الفريق أن دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية يستوجب تطبيق خطة لتطوير المرافق؛ للتأكد من وجود عملية منظمة لتطوير البنية الأساسية مستقبلاً، حتى تلبى احتياجات الكلية المتنامية.

وتؤكد الهيئة على أن عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في التقرير ليس مُهمًا بقدر أهمية محتوى هذه الاستنتاجات ومضامينها. فعلى سبيل المثال، قد تركز بعض التوصيات على جوانب مهمة جداً مثل تقويم أداء الطلبة، ولكن البعض الآخر قد يركز على جوانب أقل أهمية مثل صيانة أجهزة التعليم الصفية. لذا، فإنه من غير المناسب مقارنة مؤسسات التعليم العالي بالاستناد فقط إلى عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في كل تقرير بوصفها مؤشراً وحيداً على جودة هذه المؤسسات.

أ. ملخص الإشارات

الإشادة الرسمية هي الاعتراف بأحد الجوانب المتميزة من الأداء الجيد.

١. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالكلية التقنية بعبري لمراجعتها وتقويمها التقدم الذي تحرزه في تطبيق خططها الاستراتيجية، من خلال "تقرير إنجاز الخطة الاستراتيجية"، الذي يعزز فرص النجاح في تطبيقها.
٢. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالكلية التقنية بعبري لإنجازاتها فيما يتعلق بتدريب الطلبة في مواقع العمل.
٣. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالكلية التقنية بعبري لتطويرها مرافق جديدة لتدريس الهندسة، تهدف إلى دعم تجربة التعليم والتعلم في هذا البرنامج.

ب. ملخص التوكيدات

التوكيد الرسمي إقرار بأن المؤسسة قامت بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين، وأنها أظهرت التزاماً واضحاً ومناسباً للتعامل مع تلك الحالة.

١. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة توسيع استخدام الإدارة الإلكترونية إلى أنشطة الكليات الأخرى لتحسين كفاءة الإدارة، وتدعم الهيئة الجهود التي تبذلها الكلية في هذا الجانب.
٢. تؤيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي جهود الكلية التقنية بعبري في تطوير نظام إدارة المخاطر، وتدعم عملها الجاري في معالجة المخاطر التي حددتها.
٣. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري على ضرورة تقوية نهجها لمراقبة الانتحال الأدبي، وتدعم خططها لتطبيق برامج الكتروني لكشف هذه الممارسات.
٤. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري بشأن عزمها تنظيم معارض توظيف، وندوات، وزيارات للمؤسسات الصناعية؛ لتحسين النتائج التي تحققت في جانب توظيف الطلبة.
٥. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة تطوير مشاركتها مع خريجيها، وتدعم جهودها في هذا الجانب.
٦. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة تطوير أساليب الحصول على التغذية الراجعة من الطلبة وإحاطتهم بالإجراءات التي تتخذها استجابة للمسائل التي يطرحونها، وتدعم الهيئة جهود الكلية في هذا الجانب.
٧. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بخدمات التغذية، وتؤيد عزمها على تطوير نظام التغذية حتى يستجيب لتوقعات الطلبة.

٨. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة توفير مرافق طبية داخل حرم الكلية، وتدعم جهودها لتحسين خدماتها الطبية، بمساعدة وزارة القوى العاملة.
٩. تدعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي جهود الكلية التقنية بعبري الرامية إلى تحسين نظام اختيار الموظفين، من خلال إشراك عميد الكلية ورؤساء الأقسام في جميع التعيينات، سواء أكان الموظفون عن طريق وزارة القوى العاملة أو عبر شركات التوظيف الخارجية؛ وذلك لضمان تعيين الموظفين وفق احتياجات الكلية.
١٠. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول ضرورة تطوير خدمات الاتصال ومراقبة مستوى رضا الجهات ذات العلاقة.
١١. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع الكلية التقنية بعبري حول حاجتها إلى مواقف إضافية لمركبات الطلبة، وتدعم مبادراتها الأنوية لتوفير مساحة مؤقتة للمواقف.

ج. ملخص التوصيات

التوصية الرسمية هي لفت انتباه الكلية التقنية بعبري إلى وجود فرصة هامة للتحسين في جانب ما من جوانب أدائها، لم تشخصها الكلية بصورة دقيقة أو أنها لم تقم بمعالجتها على النحو المناسب حتى الآن.

١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بالنظر، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، في صيغ تمكّن مجلس الأمناء من أداء مهامه بفاعلية أكبر، وتوفير الدعم المناسب للدور التنفيذي للعميد.
٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها؛ لضمان تركيز هذه المؤشرات أكثر على المخرجات، والتأكد من أنها تمكّن الكلية من إجراء تقييم مناسب ودقيق لتقدمها في تحقيق أهدافها العامة والفرعية.
٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة إطارها الخاص بالتخطيط لتضمينه خططا أكثر تفصيلا للأنشطة الأساسية التي يتم تنفيذها عبر التقسيمات؛ وذلك لضمان تحقيق الكلية لأهدافها العام والفرعية.
٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمواءمة مخصصات موازنتها مع خطتها الاستراتيجية، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة؛ وذلك لتقديم الدعم المناسب لتحقيق أهدافها العامة والفرعية.
٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتخصيص اعتمادات مالية لأنشطة الطلبة، والتطوير الوظيفي، والبحوث والخدمات الاستشارية، تماشياً مع القرار الوزاري رقم ٢٠١٣/٣.
٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة النهج الذي تتبعه في تطوير أنظمة إدارة ضمان الجودة والإشراف عليها، وعلى وجه الخصوص دور لجنة متابعة

- ضمان الجودة في الاتصال بالأقسام، وكذلك فاعليتها في دعم تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية العامة والفرعية على مستوى عموم الكلية.
٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير برنامج منظم على مستوى عموم الكلية لزيادة الوعي بسمات الخريجين وفهمها وتطبيقها، وتوصيها بتقويم مدى ملاءمة هذه السمات.
٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطبيق نهج منظم لمراجعة المناهج دورياً؛ لضمان حداتها وصلتها بالواقع.
٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بإجراء تحليل مفصل لأداء الطلبة الذين يتم قبولهم بدرجات منخفضة؛ وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى وقوع الطلبة في دائرة خطر الفشل الدراسي.
١٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير خطة تعليم وتعلم، يكون من بين عناصرها استراتيجية للتعليم الإلكتروني، تماشياً مع عزمها تطبيق التعلم الإلكتروني المنصوص عليه في الهدف الفرعي ٢-٣ من الخطة الاستراتيجية.
١١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطبيق سياستها الخاصة بالنزاهة الأكاديمية على نحو متسق، ومتابعة وتوثيق حالات الانتحال الأدبي.
١٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة نهجها في تقويم تحصيل الطلبة وتدقيق أدواته ونتائجه، تماشياً مع استراتيجية التقويم التي تطبقها، وتوصيها كذلك بقياس أنظمة التقويم مرجعياً مقابل أنظمة بعض الكليات التقنية الأخرى.
١٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير وتطبيق خطة في عموم الكلية للبحوث والخدمات الاستشارية، تماشياً مع رؤيتها.
١٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير علاقاتها مع القطاعات الاحترافية ذات الصلة؛ لدعم فرص تعلم الطلبة وصلة برامجها (بمتطلبات هذه القطاعات).
١٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بوضع وتنفيذ خطة لزيادة أنشطتها الموجهة لمختلف الكيانات في المجتمع المحلي وزيادة تفاعلها مع هذه الكيانات.
١٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة عاجلة لخدمات مكتبتها، والتركيز على إعطاء الأولوية لتطوير مجموعات المراجع والمصادر، وتطبيق دليل المراجع الإلكتروني، وتوفير خدمات تدعم خبرات تعلم الطلبة بصورة فاعلة.
١٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بوضع استراتيجية طويلة ومتوسطة الأجل لاستبدال وتحديث تقنيات التعلم؛ لتلبية احتياجات الطلبة المستقبلية.
١٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة نظام الإرشاد الأكاديمي لضمان الاتساق والانتظام في السياسة عبر الأقسام؛ لدعم وتحسين التجربة الطالبة.
١٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير خطة لدعم تعلم الطلبة على مستوى عموم الكلية، تسترشد بمدخلات الطلبة، وتوصيها بضمان أن أنشطتها في هذا الجانب تدعم الطلبة المهددين بخطر الفشل الدراسي.

٢٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بإجراء تحقيق معمق حول الفارق الكبير بين الموظفين والطلبة في مؤشر الرضا عن كفاية مصادر التعلم.
٢١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتحسين خدماتها الاجتماعية والترفيهية، إضافة إلى المرافق، وذلك لتلبية توقعات الطلبة.
٢٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بمراجعة سياسة إدارة الموارد البشرية وإجراءاتها، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، وتطوير وتطبيق خطة لهذا الجانب تشمل التوظيف، والتطوير، والإدارة، والمكافآت والحوافز على الممارسات الجيدة، وكذلك التعمين.
٢٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير نظام رصين لتقويم أداء الموظفين، وربطه بنظام التطوير الوظيفي، بوصفه عنصراً ضمن استراتيجية عامة.
٢٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير نظام للترقيات الأكاديمية، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، وتطبيقه بشفافية واتساق.
٢٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري، بتقصي أسباب ارتفاع نسب الفقد بين الموظفين، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، ومراجعة سلم الرواتب، وضمان الشفافية والمساواة بين الموظفين، بصرف النظر عن طريقة توظيفهم.
٢٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الكلية التقنية بعبري بتطوير وتطبيق نهج استراتيجي ومنظم لإدارة مرافقها.

٣. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق الجودة المؤسسية للكلية التقنية بعبري
- التقرير: النسخة الأصلية الكاملة من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية
- الفريق: فريق تدقيق الجودة المؤسسية للكلية التقنية بعبري
- الكلية: الكلية التقنية بعبري
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي
- الوزارة: وزارة القوى العاملة

٤. أعضاء الفريق

الرئيسة المساعدة للتعاون التربوي والجودة، جامعة لاتروب أستراليا (رئيسة الفريق)	د. جولي جاكسون
رئيس قسم علوم الحاسوب وتقنية المعلومات بالكلية الحديثة للإدارة والعلوم	بروفيسور/ب. ماني جوزيف
عميد كلية صور الجامعية	د. أحمد شريعة
رئيس مساعد سابق لشؤون الطلبة والتسجيل، جامعة نيوساوث ويلز، أستراليا	د. جوان كوبر
أستاذ فخري في الهندسة الميكانيكية بجامعة برمنجهام بالمملكة المتحدة	بروفيسور/ كلايف نيل-ستورجس
الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي (مديرة عملية المراجعة)	أ.علياء الرواحي

٥. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية لكلية التقنية بعبري، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على الرابط: <http://www.oaaa.gov.om/Review/Ibri%20CoT%20Report%20Final.pdf>. وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير الأصلي يعتبر المرجع النهائي.